أثر الإفصاح عن قائمة الدخل الشامل على فاعلية إدارة المخاطر في ضوء تعديلات معايير المحاسبة المصرية 2019

د. لمياء شهاب النمر إسماعيل
أستاذ مساعد بجامعة الجوف – المملكة العربية السعودية
المملكة العربية السعودية

The impact of the disclosure of the comprehensive income statement on the effectiveness of risk management in light of the amendments to the Egyptian Accounting Standards 2019

الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة دور وأثر طبيعة بنود الدخل الشامل الآخر، والإفصاح عنها في قائمة مستقلة للدخل الشامل على فاعلية إدارة المخاطر، وخلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في شكل قائمة مستقلة، وأن هذا الموقع الجديد للإفصاح في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة المصرية 2016، 2019 بجانب ما تحمله تلك البنود من معلومات عن المخاطر التي تواجه المنشأة وكيفية التعامل معها يؤثر بشكل معنوي على ما تتخذه الإدارة من إجراءات لزيادة فاعلية إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: قائمة الدخل الشامل، الإفصاح، بنود الدخل الشامل الآخر، إدارة المخاطر.

Abstract

The study aims to know the role and impact of the nature of other comprehensive income items, and to disclose them in a separate statement of comprehensive income on the effectiveness of risk management. The study concluded by stressing the importance of disclosing other comprehensive income items in the form of a separate statement, And that this new site for disclosure in light of the recent amendments to the Egyptian Accounting Standards 2016, 2019 In addition to Information about the risks facing the entity and how to deal with it, significantly affects the actions taken by the management to increase the effectiveness of risk management.

Keywords: comprehensive income Statement, disclosure, other comprehensive income items, risk management.

المقدمة وطبيعة المشكلة

أن مفهوم الدخل الشامل ليس بالمفهوم الحديث كما يظن البعض، فقد ظهر في ستينات القرن الماضي كأحد المصطلحات المستخدمة للتعبير عن مستوى أداء المنشأة وتطور ثروة الملاك، إلا أنه في الفترة الأخيرة تزايد الاهتمام به وبطريقة عرضه والإفصاح عنه بشكل ملحوظ.ولعل من أهم أسباب ذاك اتجاه الفكر المحاسبي نحو تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي كبديل لأساس التكلفة التاريخية في ظل ما وجه لها العديد من الانتقادات، كذلك علاجاً لأوجه القصور التي يعاني منها صافي الدخل بشكله التقليدي كمقياس للأداء.وفي ظل جهود المنظمات المهنية ومجالس المعايير المحاسبية المحلية والدولية فقد مر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر بالعديد من المراحل والتطورات وكان من أخرها ما تبنته معايير المحاسبة المصرية من حيث نقل الإفصاح عن تلك البنود من قائمة التغير في حقوق الملكية إلى قائمة مستقلة للدخل الشامل.

وبناءاً على ما سبق وفي ضوء طبيعة ما تحمله هذه البنود من معلومات عن التغيرات في القيمة العادلة واستخدام أدوات التغطية والعقود المستقبلية ...، مقترنة بتغير موقع الإفصاح عنها إلى موقع أكثر بروزاً ووضوحاً تظهر إشكالية البحث من خلال طرح السؤال التالي:

ما هو الأثر المتوقع للإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة مستقلة للدخل الشامل على تصرفات الإدارة وما تتخذه من قرارات تتعلق بفاعلية إدارة المخاطر؟

ويتفرع منه التساؤلين التاليين:

- هل تحمل بنود الدخل الشامل الآخر إشارات عما قد يواجه المنشأة من مخاطر وأدوات التعامل معها بالشكل الذي قد يؤثر على فاعلية إدارة المخاطر بالمنشأة؟
- هل أن انتقال موقع الإفصاح عن بنود الدخل الشامل إلى قائمة مستقلة أكثر بروزاً يؤثر على تصرفات الإدارة تجاه فاعلية إدارة المخاطر؟

فرضيات الدراسة

وللإجابة عن تساؤلات مشكلة الدراسة تم وضع الفرضيات التالية لاختبارها:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المعلومات التي تحملها بنود الدخل الشامل الآخر وفاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الجديدة للمعايير المحاسبية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل وفاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الجديدة للمعايير المحاسبية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- معرفة دور وأثر طبيعة بنود الدخل الشامل الآخر على تفعيل إدارة المخاطر بالمنشأة.
- تسليط الضوء على أهمية الإفصاح عن قائمة الدخل الشامل بشكل مستقل.
- تحديد إلى أي مدى يمكن الاعتماد على قائمة الدخل الشامل كأساس لتقييم أداء الإدارة بصفة عامة بالشكل الذي يؤثر على فاعلية إدارة المخاطر.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- حداثة الموضوع وقلة الأبحاث التي تربط بين الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة مستقلة وتصرفات الإدارة بصفة عامة وفاعلية إدارة المخاطر بصفة خاصة.
- تعتبر الدراسة داعما لعملية التقييم المستمر والتغذية العكسية للتطورات والتعديلات الواردة بالمعايير المحاسبية والمصرية منها خاصة، بالشكل الذي يساعد في عملية تطوير وتنقيح المعايير المحاسبية في المستقبل.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لصياغة مشكلة وفرضيات الدراسة، بينما استخدمت المنهج الاستقرائي لاختبار الفروض واستخلاص النتائج، هذا إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

1. مفهوم وطبيعة الدخل الشامل

بالنظر في مصطلح الدخل الشامل نجد انه يتكون من شقين، الأول هو الدخل والذي يعرف محاسبياً بأنه ناتج مقابلة الإيرادات التي تخص الفترة بالتكاليف المتعلقة بتلك الإيرادات [1]، والشق الثاني هو الشامل والذي يعني لغة العام، أو الذي يضم ويحتوي جميع الجوانب[2]، بينما من الناحية المحاسبية فإن الشمول يشير إلى جميع العناصر التي يمكن أن تؤثر على حجم رأس المال خلال الفترة المحاسبية ماعدا العمليات مع الملاك [3]، وهو ما يتفق مع مدخل قياس الدخل المسمى بالمحافظة على رأس المال capital maintenance، والذي يرى أن الدخل هو الفرق بين صافي الأصول في بداية الفترة ،وصافي الأصول في نهاية الفترة بعد استبعاد مساهمات وتوزيعات الملاك خلال الفترة [4].

وعلى ذلك فإن الدخل الشامل يتضمن: عناصر الدخل المحاسبي التقليدي بالإضافة إلى عناصر الدخل الشامل الآخر.وبصفة عامة لا يوجد اتفاق حول البنود التي يجب أن تدرج في قائمة الدخل الشامل الآخر، وقد تم تعديل بنود الدخل الشامل الآخر التي أقرتها معايير المحاسبة المصرية (2016) في صورة إضافة مجموعة أخرى من البنود وفقاً للإصدار الأخير للمعيار المحاسبي الأول لعام (2019) والتي تتمثل في:

- عادة قياس نظم المزايا المحددة
- المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي.
- المكاسب والخسائر من الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية تم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي، والمكاسب والخسائر من أدوات التغطية المستخدمة في تغطية استثمارات في أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- مبلغ التغير في القيمة العادلة لبعض الالتزامات المالية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فيما يرتبط بالتغيرات في خطر الائتمان
- التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالقيمة الزمنية لعقود الخيارات عند فصل القيمة الداخلية (intrinsic value) والقيمة الزمنية لعقد الخيار وتخصيص فقط التغير في القيمة الداخلية كأداة تغطية
- التغيرات في قيمة العناصر الآجلة في العقود الآجلة عند فصل المكون الآجل عن المكون الفوري لعقد آجل وتخصيص فقط التغير في المكون الفوري كأداة تغطية والتغير في مبلغ هامش أساس العملة الأجنبية لأداة مالية عندما يتم استبعاده من تخصيص هذه الأداة المالية كأداة تغطية.

2. طبيعة المخاطر المرتبطة بمعلوماتية بنود الدخل الشامل الأخر

لا يوجد تعريف ثابت وموحد لمصطلح المخاطر (الخطر)، حيث يتأثر مفهومها ومكوناتها وفقاً للمجال الذي يستخدم فيه، إلا أنه بصفة عامة ترتبط المخاطر ارتباطاً أساسياً بالأحداث المستقبلية التي توصف بحالة من عدم التأكد من حيث حدوثها من عدمه أو من حيث درجة حدوثها أو الآثار المترتبة على ذلك، وتشير حالة عدم التأكد إلى عدم القدرة على تكوين تصور واضح ومحدد عن التوقعات المستقبلية للأحداث التي يمكن أن تحدث مستقبلاً والتي عادة ما تكون بسبب نقص المعلومات [5] وعلى ذلك فقد عرفت منظمة المعايير الدولية المخاطر على أنها "احتمالات تتسم بعدم التأكد وتؤثر بشكل هام ومعنوي على مدى تحقيق الأهداف" [6]

ويرتبط وجود وخلق المخاطرة في بيئة الأعمال بمجموعة من العوامل التي يمكن تصنيفها بشكل عام إلى مخاطر تتعلق بالسوق ككل، ومخاطر تتعلق بطبيعة الصناعة وأخرى تتعلق بالمشروع، ومن أهمها انخفاض القوة الشرائية للأموال، التذبذب في أسعار الفائدة والعملات، التقلبات السوقية، العوامل المرتبطة بعملية الاقتراض، التطورات التكنولوجية، سياسات وأساليب الإدارة [7].

وفي ضوء ما سبق يتبادر إلى أذهاننا سؤال حول ما تحمله بنود الدخل الشامل الآخر من معلومات عن المخاطر التي تواجه المنشأة وكيفية مواجهتها والتي تحملها إلى مستخدمي القوائم المالية
وفيما يلي نستعرض طبيعة بنود الدخل الشامل الآخر وفقاً لما جاء في معايير المحاسبة المصرية المعدلة بالقرار الوزاري رقم (69) لسنة 2019، للوقوف على مدى ما تحمله تلك البنود من معلومات عن المخاطر:

- بنود الدخل الشامل الآخر ذات طبيعة غير اعتيادية بمعنى أن بنود الدخل الشامل لا ترتبط بالنشاط العادي للمنشأة بينما ترتبط بالأنشطة غير الاعتيادية وغير المتكررة.
- تعتبر بنود الدخل الشامل الآخر بنوداً غير محققة ناتجة عن التغير في القيم والتي تتأثر بعدة عوامل وقوى خارجية مما يجعلها توصف بالتذبذب والتقلب[8] متمثلة في مجموعة من المخاطر من أهمها المخاطر الإكتوارية، المخاطر الائتمانية، تذبذب أسعار الفائدة والعملات وغيرها.
- يرتبط بنود الدخل الشامل الآخر في مجملها بالبعد المستقبلي حيث أنها مكاسب وخسائر غير محققة بعد وينتظر تحقيقها في المستقبل، مما قد تعطى مؤشرات تنبؤية عن دخل وأداء المنشأة في المستقبل، وبناءاً على ذلك فإن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل أضاف البعد المستقبلي لدخل المنشأة والذي يحمل مخاطر عدم التأكد.
- أن ارتباط معظم تلك البنود بالقيمة العادلة يعتبر انعكاساً مناسباً للواقع الاقتصادي إلا أنه أضاف إليها طبيعة غير ثابتة ومتقلبة مما قد تعطى انطباعاً بعدم استقرار الدخل وزيادة المخاطر التي تواجه المنشأة[9].
- تعبر عناصر الدخل الشامل الأخر عن الزيادة في حقوق الملكية من مصادر بخلاف التعامل مع الملاك متمثلة في عناصر المكاسب والخسائر غير المحققة وبالتالي فهي غير قابلة للتوزيع بشكل مؤقت فقد يتحول

جزء منها مستقبلا لأرباح أو خسائر محققة قابلة للتوزيع تؤثر بشكل مباشر وواضح على أداء المنشأة وأرباحها.

- تتمثل المخاطر المرتبطة ببنود الدخل الشامل الآخر في المخاطر النظامية والتي لا يمكن تجنبها والتي تمثل ذلك الجزء من التغيرات الكلية في العائد والناتجة عن عدة أمور من أهمها التغير في القيمة الشرائية، مخاطر تغيير أسعار الفائدة والمخاطر الإرادية ومخاطر تذبذبات أسعار الصرف
- يتضمن بعض بنود الدخل الشامل الآخر المكاسب والخسائر المتعلقة بأساليب وأدوات التحوط والتغطية التي تستخدمها المنشأة لمواجهة مخاطر التقلب في التدفقات النقدية المرتبطة بكامل أصل أو التزام معترف به أو معاملة متوقعة الحدوث، أو مخاطر التعامل بالأسهم أو العملات مثل عقود الخيارات والعقود الآجلة.

3. تطور الإفصاح المحاسبي عن الدخل الشامل

بدأ الاهتمام بمفهوم الدخل الشامل منذ فترة ليست بالقليلة تقريبا منذ 1966 [10]، ولكن استمر الجدل حول أهمية هذا المفهوم وكيفية الإفصاح عنه، وجاءت الممارسات المحاسبية متجاهلة بشكل كبير مفهوم الدخل الشامل مما زاد من حدة الانتقادات الموجه لملائمة المعلومات المحاسبية من الفئات المستخدمة لها[11].

وفي عام 1997 قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بإصدار المعيار المحاسبي رقم (130) والذي يلزم الشركات بالإفصاح والتقرير عن الدخل الشامل في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما سمح بالاختيار في طريقة العرض بين(الإفصاح عنه في قائمة واحدة مع الدخل التقليدي أو الإفصاح عنه في قائمة منفصلة، أو الإفصاح عنه في قائمة التغيرات في حقوق الملكية).

وبعد عدة سنوات من التجاهل العالمي لمفهوم الدخل الشامل فقد ظهر تعاون بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وذلك عام (2001) في شكل إعداد مشروع مشترك للإفصاح عن الدخل الشامل في ضوء مجموعة من المبادئ [12].

وجاء المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) لعام (2001) مطالباً الشركات المساهمة بالإفصاح عن عناصر الدخل الشامل. ومع تزايد الاهتمام بالقيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تم تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (2007) للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل إما في قائمة واحدة أو في شكل قائمتين منفصلتين.

وفي (2011) قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بتعديل المعيار (130) حيث تم إلغاء البديل الثالث للإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وأبقى على البديلين الأول والثاني. كما قام مجلس المحاسبة الدولي IASB بتعديل المعيار الدولي رقم (1) لتصبح قائمة الدخل الشامل قائمة أساسية ضمن المجموعة الكاملة للقوائم المالية. كما ألزم مجلس التقارير المالية الدولية (IFRS 2015) الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة الدخل الشامل.

وفي عام 2016 وفي إطار تبني مصر معايير المحاسبة الدولية، فقد تم تعديل المعيار المحاسبي المصري رقم (1) حيث أصبح من ذلك التاريخ الإفصاح عن الدخل الشامل إفصاحاً إلزامياً في قائمة مستقلة (قائمة الدخل الشامل) كجزء لا يتجزأ من المجموعة الكاملة للقوائم المالية.

وفي ضوء العرض السابق نتساءل عن الأسباب وراء هذا التطور في الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى؟ فمن الإفصاح في قائمة التغير في حقوق الملكية إلى الإفصاح إلزامياً في قائمة مستقلة للدخل الشامل – كما هو الحال في مصر – أو متصلة بقائمة الدخل العادي كما هو الحال في بعض الدول الأخرى.

وبالرجوع إلى نتائج المشروع المشترك بين FASB &IASB للتقرير عن الأداء نجد أن هناك اتفاق على أن استخدام القيمة العادلة كأساس للتقييم يستلزم معه أن يتم استبدال خاصية الموثوقية Reliability ،- والمرتبطة بأساس التكلفة التاريخية- بخاصية العرض العادلFaithfulness، وزيادة التركيز على خاصية الملائمة Relevance [13]، وهو ما أكد عليه أيضا مجلس التقارير المالية الدولية (IFRS) [14].، كما أن الإفصاح الإلزامي

للدخل الشامل يأتي متفقاً مع مفهوم الفائض النظيف، والذي يتبنى وجوب ظهور جميع بنود الدخل في قائمة الدخل وألا يتجاوز بعضها هذه القائمة ليظهر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية[15]

كما يعتبر الإفصاح الإلزامي لبند أو بنود معينة في قائمة محددة هو نوع من التوسع في الإفصاح من ناحية، كما أنه يعطي مؤشراً لمدى أهمية هذه البنود لزيادة ملائمة ومصداقية القوائم المالية.

ومن الناحية التطبيقية فقد أشارت نتائج العديد من الدراسات إلى أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل، فقد أكدت دراسة معهد المحاسبة الأمريكي 1997أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل يزيد من فاعلية المعلومات المحاسبية عند تقييم أداء المنشأة أو تقييم حقوق الملكية أو التنبؤ بالتدفقات النقدية [16].ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Bao, et al.) والتي أرجعت ذلك لطبيعة معلومات الدخل الشامل التي تعطي تقييماً شاملاً للأداء في الماضي والحاضر والمستقبل[17]، حيث يرى (Bataineh&Rababah) أن الدخل الشامل يتضمن محتوى إخباري مفيد للمعلومات المستقبلية ،كما أنه يمثل قيمة معلوماتية أعلى لإمكانية تقييم أداء المنشأة[18]، وهو ما يفسر ما توصلت إليه بعض الدراسات [19] من كون الدخل الشامل له قوة تفسيرية تتراوح بين 50% إلى 63% من تغيرات أسعار الأسهم، وأن معلومة نصيب السهم من الدخل الشامل من المعلومات المحاسبية المؤثرة في قرار الاستثمار في الأوراق المالية.

كما أن الاتجاه نحو تقليل الاختيارات عند الإفصاح عن الدخل الشامل واللجوء إلى إلغاء اختيار الإفصاح في قائمة التغير في حقوق الملكية بشكل كلي يرجع إلى عدة أسباب لعل من أهمها الاهتمام الكبير الذي تحظى به قائمة الدخل من قبل المستفيدين من القوائم المالية مقارنة بغيرها من القوائم بما تحمله من معلومات عن أداء المنشأة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح حالياً ومستقبلاً، وبالتالي فهي ذات تأثير جوهري على قرارات مستخدمي القوائم المالية، فالمقدرة التفسيرية لعرض عناصر الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل أكبر منها عند عرضها في قائمة التغير في حقوق الملكية [20]، كما أن الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة الدخل (قوائم الأداء) يوفر قيمة ملائمة أعلى للمستخدمين، بينما الإفصاح عنه في قائمة التغير في حقوق الملكية لا يكون له تأثير على خاصية الملائمة [21]. فالإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة لا تعكس الأداء (التغير في حقوق الملكية) وفقاً لرأي FASB يؤدي إلى نقص الشفافية [22] مما يدفع الشركات ذات مؤشرات الأداء المنخفضة والتي تتبنى إدارة الأرباح إلى اللجوء إلى الإفصاح عن بنود الدخل الشامل في قائمة التغيرات في حقوق الملكية بغرض إخفاء تلك النتائج والتصرفات وعدم إبرازها [23]

وعند مقارنة الإفصاح عن الدخل الشامل وفقاً للبديلين المتبقيين (قائمة الدخل أو قائمة مستقلة للدخل الشامل)، حيث يرى (Pandit et,al.) أن الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة مستقلة يسمح بعرض معلومات تفصيلية عن الدخل الشامل ومكوناته مما يزيد من ملائمة تلك المعلومات وقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار[24] . كما أكدت دراسة (Kim) على أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل في قائمة واحدة مع باقي بنود الدخل التقليدي تحدث نوعاً من الالتباس والخلط لمستخدمي القوائم المالية مما يقلل من منفعة تلك المعلومات وهو ما دفع حوالي 92% من المنشآت التي تفصح عن بنود الدخل الشامل أن تفصح عنها في قائمة منفصلة[25]

وهذا ما تبنته معايير المحاسبة المصرية حيث نصت في المادة رقم (81) للمعيار المحاسبي المصري رقم (1) "أنه على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين أحداهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة الدخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الأخر (قائمة الدخل الشامل).

4. الدخل الشامل كأساس لتقييم إدارة المخاطر

يقصد بإدارة المخاطر أنها عملية وضع إجراءات وطرق بهدف تجنب جميع المخاطر المحتملة قبل وقوعها أو التعامل معها أو التقليل من تأثيرها[26]. متفقة من الناحية الفكرية مع سياسة الحيطة والحذر المحاسبية من حيث الاحتياط والتعامل مع أي خسائر محتملة مستقبلاً. وهي عملية استباقية لاكتشاف المخاطر المحتملة ووقائية من النتائج السلبية وغير المرغوب فيها.

وهي أسلوب من أساليب الإدارة تهدف بشكل أساسي وجوهري إلى تعظيم إمكانية تحقيق نتائج ايجابية عن طريق التحكم في المخاطرة وإخضاعها لوظائف الإدارة الأساسية من تخطيط وتنظيم ورقابة واتخاذ قرارات، مما يؤدي إلى المحافظة على استمرارية المنشأة وتعظيم الربح في الأجل الطويل وبالتالي زيادة قيمة المنشأة.

وبناءاً على ذلك فإن إدارة المخاطر تدخل ضمن سلوك وتصرفات الإدارة كوكيل عن أصحاب المصلحة والتي تخضع للتقييم للتأكد من أن الإدارة ستتخذ من القرارات والإجراءات التي تزيد بها من القيمة لأصحاب المصلحة بصفة عامة وللمساهمين بصفة خاصة.

وتعتبر القوائم المالية وما تحمله من معلومات مؤشراً هاماً وأساسياً لتقييم أداء وتصرفات الإدارة، وفي إطار انتقال الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر من قائمة التغير في حقوق الملكية إلى قائمة مستقلة (قائمة الدخل الشامل) ملحقة في ترتيبها بقائمة تحتل الصدارة في اهتمام مستخدمي القوائم المالية (قائمة الدخل)، فإنه من المتوقع أن تزداد أهمية المعلومات التي تحملها هذه القائمة، وسيحاول كل من المستخدمين المحترفين والمحللين الماليين وغير المحترفين للقوائم المالية من تحليل وتفسير تلك المعلومات وما تحمله من إشارات عن أداء المنشأة وبالتالي أداء الإدارة.

وفقاً لما سبق توضيحه سابقاً بأن ما تحمله بنود الدخل الشامل الآخر من معلومات حول المخاطر التي تواجه المنشأة والمكاسب والخسائر المرتبطة باستخدام بعض أساليب التحوط ومحاسبة التغطية والمشتقات التي تستخدمها الإدارة لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية، وما تتصف به هذه المعلومات من تذبذب وعدم استقرار مما قد يعطي انطباعاً ايجابياً أو سلبياً لمستخدمي القوائم المالية لمدى استقرار دخل المنشأة وأهمية المخاطر التي تواجهها، فإنه من المتوقع أن تحرص الإدارة على بث الثقة وإرسال رسالات اطمئنان إلى مستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصلحة حول أداء المنشأة المستقبلي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى للتأكيد على قيام الإدارة بدورها كوكيل وفقاً لتوقعات أصحاب المصلحة، وذلك من خلال الحرص على تفعيل دور إدارة المخاطر والإفصاح عن كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بها.

وتعتمد فاعلية إدارة المخاطر على مجموعة من البنود من أهمها:[27]

- وضح هدف واضح ومحدد لإدارة المخاطر
- وضع معايير لتحديد مكونات إدارة المخاطر
- توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية
- تحديد المخاطر لكافة أنشطة المنشأة
- ترتيب المخاطر حسب الأولويات من حيث حجم الخسائر واحتمالية حدوثها
- استخدام الأساليب الحديثة والمتطورة لمواجهة وتخفيض آثار المخاطر
- مراقبة تطورات كل نوع من أنواع المخاطر واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وفقاً لسيناريوهات مسبقة.
- ربط المخاطر بإجراءات رقابية
- التقييم المستر لعملية إدارة المخاطر
- التوسع في الإفصاح الاختياري عن جميع جوانب إدارة المخاطر وما يتعلق بها من إجراءات وعقد مبرمة وتوقعات مستقبلية.

ثانيا: الإطار التطبيقي

1. مجتمع وعينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على أسلوب الاستقصاء في جمع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث، حيث تم تصميمها واختبارها قبل توزيعها على عينة الدراسة، وقد صمم الاستقصاء علي مقياس "ليكرت" الخماسي،

وتضمن مجتمع البحث الفئات التالية: أعضاء هيئات التدريس، ومعدي القوائم المالية، والمحاسبين والمحللين الماليين، المراجعين، وتم استخدام المعادلة التالية في تحديد حجم العينة العشوائية البسيطة كما يلي:

الخطأ المعياري المسموح به = الدرجة المعيارية $\sqrt{\frac{\text{ق (1- ق)}}{\text{ن}}}$

ولقد تم وضع الافتراضات التالية:

- ن = حجم العينة
- ق= تعنى نسبة توافر الخصائص في مجتمع البحث وهي عادة يتم افتراضها بقيمة 50%.
- معامل الثقة 90% بحدود خطأ مسموح به بنسبة (+، -) 10 %.
- الدرجة المعيارية لمعامل الثقة 90% من الجداول الإحصائية= 2

وبتطبيق الافتراضات التالية، فيكون حجم العينة كما يلي:

$$0.01 = 2 \sqrt{\frac{0.5 \times 0.5}{\text{ن}}}$$

حجم العينة = 100 مفردة، وتم تجميع (80) استقصاء صالح للتحليل الإحصائي كما يلي:

جدول (1) توزيع عينة الدراسة

الجهة	القوائم المرسلة	القوائم المقبولة
أعضاء هيئات التدريس	25	23
معدي القوائم المالية	25	21
مراجعين ومحاسبين في مكاتب مراجعه	25	18
المحللين الماليين	25	18
إجمالي	100	80

ويوضح الجدول التالي الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة:

جدول (2) الخصائص الديموجرافية لعين الدراسة عينة الدراسة

الجهة	5 سنوات فاقل	5-10 سنوات	11-15 سنة	15 فأكثر
أعضاء هيئات تدريس	صفر	9	صفر	14
معدي قوائم مالية	3	2	10	6
مراجعين ومحاسبين	4	صفر	5	9
محللين ماليين	8	4	6	صفر
إجمالي 80	15	15	21	29

2. أساليب المعالجة الإحصائية

تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS Ver.20 لتحليل البيانات، باستخدام الأساليب التالية:

- معامل "كرونباخ ألفا" لقياس الثبات.
- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات لتوصيف عينة الدراسة.
- معامل ارتباط "بيرسون" لقياس صدق الارتباط بين المتغيرات.
- الانحدار الخطى البسيط لبيان العلاقات الانحدارية بين المتغيرات.

3. اختبار ثبات قائمة الاستبيان باستخدام "معامل كرونباخ ألفا"

تتراوح قيمة معامل "ألفا" بين صفر، وواحد صحيح، وكلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود ثبات أعلى، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة:

جدول (3) معاملات الثبات باستخدام "معامل كرونباخ ألفا"

المتغير	عدد العبارات	معامل α
إدارة المخاطر	8	%87.5
طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر	5	%80.5
الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر	6	%77.4

يبين الجدول السابق ثبات مقبول لاستمارة الاستقصاء ويطمئن إلى استقرار آراء واتجاهات عينة البحث حيث كانت معاملات الثبات أعلي من 50% لكل متغيرات الدراسة الميدانية.

4. اختبار صدق الارتباط بين متغيرات الدراسة

جدول (4) صدق الارتباط باستخدام "معامل ارتباط بيرسون"

المتغيرات المستقلة	قيمة الارتباط	المعنوية	المتغير التابع
طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر	0.307**	0.006	إدارة المخاطر
الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر	0.212**	0.002	

يبين الجدول السابق أن هناك ارتباط متوسط عند مستوي معنوية 0.01 بين متغيرات الدراسة الرئيسية.

5. اختبار الفروض

اختبار الفرض الأول

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر علي فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة.

ولإثبات صحة هذا الفرض نقوم بعدد من الاختبارات كما يلي:

أ. معامل الارتباط

جدول (5) مصفوفة الارتباط للفرض الأول

المتغير المستقل	معامل ارتباط	المعنوية	المتغير التابع
طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر	0.524 (**)	0.000	فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة

** دال إحصائياً عند مستوى إحصائية 0.01

وفقاً للجدول السابق يتضح وجود ارتباط طردي بين طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر وبين فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة، حيث كانت قيمة معامل ارتباط 0.524، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتشير إلى أنه كلما زاد الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل الآخر بطبيعتها التي تحمل مؤشرات للمخاطر التي تواجه المنشأة زادت فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة.

ب. تحليل التباين

جدول (6) تحليل التباين للفرض الأول

البيان	مجموع المربعات	متوسط المربعات	اختبار " ف "	
			القيمة	المعنوية
الانحدار	11.625	2.325	5.593	0.000
الخطأ	30.763	0.416		

بالنظر في جدول تحليل التباين السابق يتضح وجود علاقة انحدارية بين طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر وبين فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة، حيث كانت قيمة اختبار "ف" 5.593 دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 وتدل على صحة العلاقة الانحدارية وجوهرية العلاقة بين المتغيرين.

ج. معامل التحديد

جدول (7) معامل التحديد للفرض الأول

البيان	R2	الخطأ المعياري

معامل التحديد	0.274	0.64476

يبين الجدول السابق أن معامل التحديد R2 = 0.274، وهو يعنى أن طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر تفسر فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة بنسبة 27.4%، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة الانحدارية بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها.

د. معامل التأثير

جدول (8) معامل التأثير للفرض الأول

البيان	معامل Beta	المعنوية
معامل التأثير	0.277	0.002

يبين الجدول السابق أن معامل بيتا، 0.227 وهو يعني أن الإفصاح عن طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر تؤثر في فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة حيث بلغت قيمة هذا التأثير وفقاً لمعامل بيتا 27.7%.

مما سبق يتضح صحة الفرض الأول، أي أنه:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر علي فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة.

اختبار الفرض الثاني

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر علي فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة.

ولإثبات صحة هذا الفرض نقوم بعدد من الاختبارات كما يلي:

أ. معامل الارتباط

جدول (9) مصفوفة الارتباط للفرض الثاني

المتغير المستقل	معامل ارتباط	المعنوية	المتغير التابع
الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر	0.569 (**)	0.000	فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة

** دال إحصائياً عند مستوى إحصائية 0.01

وفقاً للجدول السابق يتضح وجود ارتباط طردي بين الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر وبين فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة، حيث كانت قيمة معامل ارتباط 0.569، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتشير إلى أن الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر يؤدي إلى زيادة فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة.

ب. تحليل التباين

جدول (10) تحليل التباين للفرض الثاني

البيان	مجموع المربعات	متوسط المربعات	اختبار " ف "	
			القيمة	المعنوية
الانحدار	13.722	2.287	5.824	0.000
الخطأ	28.665	0.393		

بالنظر في جدول تحليل التباين السابق يتضح وجود علاقة انحدارية بين الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر وبين فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة، حيث كانت قيمة اختبار "ف" 5.824 دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 وتدل على صحة العلاقة الانحدارية وجوهرية العلاقة بين المتغيرين.

ج. معامل التحديد

جدول (11) معامل التحديد للفرض الثاني

البيان	R2	الخطأ المعياري
معامل التحديد	0.324	0.62664

يبين الجدول السابق أن معامل التحديد R2 = 0.324، وهو يعنى أن الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر تفسر فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة بنسبة 32.4%، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة الانحدارية بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها.

د. معامل التأثير

جدول (12) معامل التأثير للفرض الثاني

البيان	معامل Beta	المعنوية
معامل التأثير	0.076	0.006

يبين الجدول السابق أن معامل بيتا، 0.076وهو يعني أن الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر تؤثر في فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة حيث بلغت قيمة هذا التأثير وفقاً لمعامل بيتا 7.6%.

مما سبق يتضح صحة الفرض الثاني، أي أنه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر على فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة.

6. التحليل الوصفي للنتائج:

أ. التحليل الوصفي لنتائج الدراسة للمتغير المستقل الأول (طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر)

جدول (13) التحليل الوصفي لمتغير "طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر"

م	العبارات	المتوسط
1	ارتباط بنود الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة أضاف إليها طبيعة غير ثابتة ومتقلبة.	4.3750
2	تتأثر بنود الدخل الشامل الآخر بمجموعة من المخاطر النظامية مثل التغير في القيمة الشرائية، تغير أسعار الصرف، تغير أسعار الفائدة...	4.4250
3	خضوع بعض بنود الدخل الشامل الآخر إلى احتمالية التحول من بنود غير محققة إلى بنود محققة يزيد من تعرضها لمخاطر عدم التأكد.	4.1875
4	تعطي بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بأساليب وأدوات التغطية والتحوط انطباعاً عن أداء المنشأة تجاه إدارة المخاطر	4.0875
5	تحول بعض بنود الدخل الشامل الآخر من مكاسب أو خسائر غير محققة إلى مكاسب أو خسائر محققة يزيد من مخاطر التأثير السلبي على صافي دخل المنشأة.	4.1870

بالنظر في الجدول السابق نجد أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور أكبر من 3 درجات (المتوسط المرجح) كانت الموافقة بشدة على جميع العبارات. ويلاحظ من النتائج السابقة أن أكثر العبارات التي لاقت موافقة من الفئات المستهدفة هي " تتأثر بنود الدخل الشامل الآخر بمجموعة من المخاطر النظامية مثل التغير في القيمة الشرائية، تغير أسعار الصرف، تغير أسعار الفائدة..." وهو ما يؤكد على ما تحمله بنود الدخل الشامل من انطباعات ومؤشرات عن المخاطر التي تواجه المنشأة.

ب. التحليل الوصفي لنتائج الدراسة للمتغير المستقل الثاني (الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر)

جدول (14) التحليل الوصفي لمتغير "الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر"

م	العبارات	المتوسط
1	يضفي أهمية خاصة لبنود هذه القائمة	4.3625
2	يسمح بوجود تفاصيل أكثر مما يوفر قيمة ملائمة أعلى للمستخدمين	4.4250
3	يقلل من فرص إمكانية إخفاء النتائج غير المرغوب فيها	4.1125
4	يعطي تقييماً شاملاً لأداء المنشأة عن الماضي والحاضر والمستقبل	3.9750
5	يساهم في تحقيق العرض العادل من حيث مطابقة المعلومات التي تحملها للأحداث التي تمر بها المنشأة وتعكس الظواهر الاقتصادية التي تمثلها	4.0625

6	يقلل من الالتباس والخلط بين بنود الدخل التقليدي والدخل الشامل	4.3625

بالنظر في الجدول السابق نجد أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور أكبر من 3 درجات (المتوسط المرجح) كانت الموافقة بشدة على جميع العبارات. ويلاحظ من النتائج السابقة أن أكثر العبارات التي لاقت موافقة من الفئات المستهدفة هي " يسمح بوجود تفاصيل أكثر مما يوفر قيمة ملائمة أعلى للمستخدمين".

ج. التحليل الوصفي لنتائج الدراسة للمتغير التابع (فاعلية إدارة المخاطر)

جدول (15) التحليل الوصفي لمتغير "فاعلية إدارة المخاطر"

م	العبارات	المتوسط
1	تحديد هدف واضح لإدارة المخاطر	4.2875
2	وضع إستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر	4.1750
3	تحديد المخاطر لكافة أنشطة المنشأة	4.4625
4	ترتيب المخاطر حسب الأولويات من حيث حجم الخسائر واحتمالية الحدوث	4.5250
5	استخدام الأساليب الحديثة لمواجهة والتعامل مع المخاطر	4.2375
6	ربط المخاطر بإجراءات رقابية	4.2370
7	التقييم المستمر لعملية إدارة المخاطر واتخاذ الإجراءات التصحيحية	4.2870
8	التوسع في الإفصاح الاختياري عن جميع جوانب إدارة المخاطر	4.1750

بالنظر في الجدول السابق نجد أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور أكبر من 3 درجات (المتوسط المرجح) كانت الموافقة بشدة على جميع العبارات. ويلاحظ من النتائج السابقة أن أكثر العبارات التي لاقت موافقة من الفئات المستهدفة هي " تحديد المخاطر لكافة أنشطة المنشأة"

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخصيها فيما يلي:

- ضرورة وأهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر.
- تتميز بنود الدخل الشامل الآخر بعدد من الخصائص التي تساهم في تكوين انطباعات وتوقعات عن المخاطر التي تواجه المنشأة وكيفية إدارتها والتعامل معها من قبل إدارة المنشأة.
- إن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في شكل قائمة مستقلة يحقق خاصية العرض العادل للمعلومات ويعطي تقييماً شاملاً لأداء المنشأة ويعمل على التقليل من إمكانية إخفاء النتائج غير المرغوب فيها نتيجة لعرضها في مكان بارز يزيد من أهميتها ويسمح بعرض تفاصيل أكثر تزيد من خاصية الملائمة وتمنع الالتباس والخلط مع بنود الدخل التقليدي.
- يمكن الاعتماد على قائمة الدخل الشامل كأساس لتقييم أداء الإدارة بصفة عامة وعلى أدارة المخاطر بصفة خاصة.
- أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل في قائمة مستقلة للدخل الشامل يؤثر بشكل معنوي على تصرفات وسلوكيات الإدارة في شكل العمل على زيادة فاعلية إدارة المخاطر وذلك بسبب طبيعة المعلومات التي تحملها تلك البنود من ناحية، والموقع البارز المستقل لقائمة الدخل من ناحية أخرى.

التوصيات

- العمل على زيادة وعي مستخدمي القوائم المالية حول أهمية المعلومات التي تحملها بنود الدخل الشامل الآخر.
- ضرورة التقييم المستمر لآي تعديلات وتطورات بمعايير المحاسبة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- التأكيد على مسئولية الإدارة فيما يخص بث الثقة والطمأنينة وتقليل حالة عدم التأكد فيما يخص المخاطر التي تواجه المنشأة عن طريق زيادة فاعلية إدارة المخاطر.

الهوامش

1.شاهين، على عبد الله، النظرية المحاسبية- إطار فكري تحليلي وتطبيقي، الطبعة الأولى، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص: 201.

2. عمر، احمد، معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص: 1236.

3. Firescu, Victoria. "Comprehensive income, a new dimension in performance measurement and reporting." *Procedia Economics and Finance* 20 (2015): 218-223.

4. Bhamernsiri,Sak;Wiggins,Casper." Comprehensive income disclosures: certified public accountant."*The CPA Journa71.10 (2001): p54.*

5. بحيري، أحمد هاني، "الإفصاح عن المخاطرة في التقارير المالية المنشورة "*مجلة البحوث التجارية*: جامعة الزقازيق - كلية التجارة مج 11، ع 13 (1989)، ص: 5-8.

6. ISO.Risk management- Principles and guidlines.Geneva:ISO copyright office. (2009): p30.

7. بحيري، أحمد هاني، مرجع سبق ذكره.ص6.

8. Bamber, Linda Smith, et al. "Comprehensive income: Who's afraid of performance reporting?" The Accounting Review 85.1 (2010): 97-126.

9. Firescu, Victoria, and Maria Daniela Bondoc. "The relevance of comprehensive income compared to net income for the measurement and presentation of company performance." *Annals of the University of Craiova, Economic Sciences Series* 1.44 (2016): pp 319-330.

10. قايد، متولي، "مفهوم الدخل الشامل والتقرير عن الأداء المالي للشركات: الواقع والاتجاهات واحتمالات التطوير على ضوء مجهودات المجلس الدولي للمعايير المحاسبية" *آفاق جديدة للدراسات التجارية*: مصر مج 20،ع3 (2008) ، ص: 39.

11. المرجع السابق، ص: 40.

12. حسين، محمد إبراهيم، "تطور مفهوم الدخل الشامل في ضوء إصدارات الهيئات المهنية". *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*: مصر يوليو، ع3(2011). ص.11.

13. خميس،حسن كامل."اختبار قوة الدخل الشامل كمقياس جديد للأداء المالي: دليل عملي من الشركات المصرية المسجلة". *الفكر المحاسبي*: مصر مج22، ع 1(2018): ص. 5.

14. المرجع السابق. ص.16.

15. Du, Ning, Kevin Stevens, and John McEnroe. "The effects of comprehensive income on investors' judgments." *Accounting Research Journal* 28.3(2015): pp. 284-299.

16. قايد، متولي. مرجع سبق ذكره.ص39.

17. Bao, Xiaoyan, et al. "Does the Variability of Other Comprehensive Income (OCI) Play a Role in the Determination of Cost of Debt, Capital Structure and Credit Ratings?." (2017): pp1-45.http://ssrn.com.

18. Bataineh, Ashraf, and Abedalqader Rababah. "Comprehensive Income and Net Income, which is more powerful in predicting Future Performance." *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences* 6.2 (2016): 114-120.

19.عصيمي،احمد زكريا."اثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملائمة معلومات الربح المحاسبي وتحسين عملية التنبؤية للبنوك السعودية".*مجلة التجارة والتمويل*: مصر مج يونيو،ع2(2012):ص 217-260.

20.حبيبة،محمد محمد."الآثار المتوقعة لتغير موقع الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة عام 2015"*مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*:مصر مج54،ع1(2017): ص ص 55-520

21. Xu, Wenjing, and Ming Qi. "Presentation Pattern and the Value Relevance of Comprehensive Income---Evidence from China." *International Journal of Economics and Finance* 9.6 (2017):pp 31-37.

22.الصايغ، عماد سعد."إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الآخر- دراسة ميدانية".الفكر المحاسبي،مصر:مج21،ع3(2017): ص22.

23. Lin, Wang, and Men Rong. "Impacts of other comprehensive income disclosure on earnings Management." *Nankai Business Review International*3.1 (2012): pp. 93-101.

24. Pandit, G., Allen Rubenfield, and J. Phillips. "Current NASDAQ corporation methods of reporting comprehensive income." *The American Journal of Business* 21.1 (2006): pp13-19.

25. Kim, Jung Hoon. "Presentation formats of other comprehensive income after accounting standards update 2011-05." *Research in Accounting Regulation* 28.2 (2016): 118-122.

26. عبد الغفار،نورهان السيد." قياس وتحليل الآثار المترتبة على تطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية واستخدام التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة في إدارة المخاطر المالية: دراسة تطبيقية"*.المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*: مصر مج 10، ع1 (2019): ص: 250.

27. يمكن الرجوع إلى:

- عد الباري، احمد عابد." تحليل العلاقة بين فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الخاصة". *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*: مصر، مج7،ع3(2016): ص 180،179.

- حماد، طارق عبد العال. إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007، ص.123.

- الطيب، الصادق محمد."جودة المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر: دراسة ميدانية على المؤسسات الحكومية العاملة بولاية البحر الأحمر".*مجلة جامعة البحر الأحمر للعلوم الإنسانية*،مج ديسمبر،ع2(2016): ص 46،47.

- صندوقة، سميرة محمد."تقنيات وأدوات واستراتيجيات إدارة الخطر". المؤتمر العلمي الدولي الأول: التحوط وإدارة الخطر بالصناعة المالية الإسلامية".*مركز السنابل للبحث وتطوير الموارد البشرية ومركز بيان للهندسة المالية الإسلامية بالسودان* (2017): ص 424-445.

- حوري،زينب."إدارة الخطر ومعالجته".*مجلة العلوم الانسانية*:جامعة منتوري، قسنطينة، ديسمبر، ع22 (2004)، ص: 82-85.